



PROVISIONAL

A/39/PV.40

1 November 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

(غواتيمالا)

السيد فيخاردو مالدونادو

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— الحالة في كيو تشيا [٢٠] :

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64236/A

Digitized by UNOG Library

في غياب الرئيس ، تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد فيخاردو والدونادو (غواتيمالا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في كموتشيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/576)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن أقترح ائقال قائمة المتكلمين في الساعة ١٧ من بعد ظهر اليوم . فهل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على هذا المقترح ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ، الذي يود أن يقدم مشروع القرار A/39/L.3 .

السيد عبد القادر (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقف هنا اليوم أمام هذه الجمعية لأستري انتباه المجتمع الدولي ثانية الى العدوان السافر الذي ارتكبه دولة حديثة العضوية نسبيها في الامم المتحدة ، هي فييت نام ، ضد كموتشيا الديمقراطية في كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٨ ، وهو عدوان على جارة لا حول لها ولا قوة ارتكب بالتحدي السافر لجميع المبادئ الدولية ومبادئ السلوك القويم ، وبالتجاهل الصارخ لميثاق الامم المتحدة .

أطرح اليوم للاعتاد مشروع القرار هذا ، الوارد في الوثيقة A/39/L.3 ، بالنيابة عن عدد متزايد من الدول ، ان وصل هذه المرة الى ٥٤ . وبصفتي رئيسا للجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، أود أن أسجل عميق تقدير ماليزيا لزملائها مقدمي مشروع القرار هذا وهم : انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايسلندا ، ايطاليا ،

بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية المانيا الاتحادية ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، دومينيكا ، زامبر ، ساموا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موريشوس ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

فمن الواضح ، أن مقدم مشروع القرار هذا يمثلون قطاعا كبيرا من أعضاء الامم المتحدة ؛ مما يفصح عن مدى ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق مستمر ازاء انتهاك هويت نام الصارخ لاستقلال كمبوتشيا وسيادتها . ولما كان مشروع القرار الحالي قد التزم التزاما دقيقا بجوهر القرار الذي أصدرته الجمعية في العام الماضي ، فاني لن أخوض في أية تفاصيل ، خلا استرعا انتباه الجمعية الى تلك الفقرات من المنطوق التي تعيد تأكيد الاقتناع بأن انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واستعادتها لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية والحفاظ عليها ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، تعتبر كلها المكونات الاساسية لأي حل عادل دائم لمشكلة كمبوتشيا .

ان الدول الـ٤٥ المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا ، تقدمه الى الجمعية العامة لنظره ، وكلها أمل في أن يحظى ، مرة أخرى ، بتأييد الغالبية العظمى من أعضائها . ونحن ، بطبيعة الحال ، ندرك أن السلم والحرية لم يعودا بعد الى كمبوتشيا رغم ارادة الامم المتحدة التي أعرب عنها بوضوح في الأعوام الماضية .

ولا يجب أن تنسى أيضا العواقب الناجمة عن واقع الغزو العسكري والاحتلال العسكري . فهي بالنسبة لكمبوتشيا تعني الانتهاك المستمر لاستقلالها وسلامتها الاقليمية والتدخل المستمر في شؤونها الداخلية ، وحرمان شعبها من حقه في اختيار حكومتها .

وطريقة حياته . أما بالنسبة لبلدان جنوب شرقي آسيا الاخرى ، فانها عرضت المنطقة كلها للخطر وعدم الاستقرار . وهي بالنسبة للمجتمع الدولي ، تهديد للسلم والأمن وانتهاك صارخ للحقوق التي تقدرها جميع الدول والمكرسة كبادئ أساسية للميثاق . وبطبيعة الحال ، ظلت هناك محاولات مستمرة من قبل المعتدي لطمس تلك القضية واثارة البلبلة حولها ، ومحاولة عقيدة مستمرة لتصوير نفسه كجبهة حق وتعقل . لكن الحقائق تظل فاضحة واضحة وبسيطة .

فأولا ، كموتشيا اليوم خاضعة تماما لسيطرة القوات الفيتنامية الغازية وقوامها ٢٠٠ ألف رجل تقريبا ، وهي قوات تدعم نظاما عميلا نصّبت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . ويتعين عليّ أن أضيف انه ما من أحد يجرؤ على انكار الحقيقة الماثلة في أنه متى خرجت القوات الفيتنامية من كموتشيا ستتهاوى سلطات بنوم بنه وتختفي غير مأسوف عليها من جانب الشعب الكموتشي . ان عذاب هذا الشعب المقهور يمكن أن يقاس بمعيار بسيط هو فسي اتجاه تدفق حركة اللاجئين ؟ فبالرغم من المخاطر والصعاب الجمة لا يزال آلاف اللاجئين يفرّون برا وبحرا الى مناطق خارجة عن سيطرة الفيتناميين وعملاتهم .

وثانيا ، ان من أكثر التطورات مدعاة للانزعاج ، محاولة فييت نام " فتنة " كموتشيا . فبعد ست سنوات من الاحتلال ، تبدو عملية الفتنة جارية على قدم وساق . فكموتشيا تتحول اليوم الى دولة عميلة تابعة بصفة دائمة لفييت نام لا بالسيطرة على الزعامة الكموتشية ومسئوليات التكامل الاقتصادي مع فييت نام فحسب ، بل وعن طريق نقل أعداد ضخمة من المستوطنين الفيتناميين الى كموتشيا . فوفقا للبيانات المتوافرة لدى الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية أصبح عدد هؤلاء المستوطنين ٦٤ ألف مستوطنا حتى الآن .

ثالثا ، أعلنت حكومة فييت نام سلسلة من الاعلانات حول انسحاب جزئي للقوات من كموتشيا . وفي مبدأ الأمر ، لاحظت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هذا التطور باهتمام ، وكنا نأمل أن يكون بداية تحرك صوب حل سياسي . لكن لسوء الحظ ، لم يردم تفاؤنا طويلا ، لأن كل ما حدث هو أن فييت نام قامت بعد ذلك بجلب قوات جديدة

وزادت عدد قوات المشاة التابعة لها ، وزوّدتها بالصفحات والوحدات الجوية
لاستخدامها ضد القوى الوطنية الكموتشية . . فلأسف ، يتعيّن علينا أن نقول ان
" الانسحاب الجزئي " لم يكن سوى " مناوبة للقوات " * .

شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

*

رابعا ، لقد استمعنا الى الكثير بشأن امكانية اجراء حوار بين بلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا وبلدان الهند الصينية ، بما في ذلك تلك التلميحات التي كثر الاعلان عنها بشأن حوار سرى يبدو لنا من قبيل التناقض المنطقي . واسمحوا لي ان نبحت قليلا مسألة الحوار او المفاوضات هذه .

ان جميع بلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا ترحب بالحوار مع فييت نام . والواقع اننا ما فتئنا نجري ذلك الحوار الوزاري بين الصين والحين منذ عام ١٩٧٩ ، او على وجه التحديد منذ عام ١٩٧٥ ، عندما عرضت بلدان كثيرة منا اقامة علاقات ودية مع فييت نام وابتدت استعدادها للمساعدة في تعمير فييت نام واعادة بنائها . ولهذا ، فان الحوار ظل قائما طوال سنين ، وكانت آخر مرات الحوار في اللقاءات الفردية والثنائية التي اجراها وزير خارجية فييت نام مع وزراء خارجية عدد من بلدان الرابطة هنا في مدينة نيويورك منذ اسابيع قليلة فقط . ونأمل ان يستمر هذا الحوار وتلك المفاوضات . وسوف نذل ، من جانبنا ، كل جهد ممكن لتيسير تلك العملية .

إلا اننا نود ، فيما يتعلق بالحوار ، ان نطرح سؤالا هاما هو : الحوار حول ماذا ؟ فالحوار من اجل الحوار ليس امرا عقيما فحسب ، بل انه ضار في واقع الامر لانه امر مفضل ينعش الامل وقاسي لانه يقوم على الخيال ، ولا يمكن الوصول الى حل - وبالتالي اجراء حوار - الا اذا بدأ ذلك الحل على اساس الحقائق الفعلية والقضايا الاساسية ، وهي واكرر ثانية ، حقائق الغزو واستمرار احتلال قوات فييت نام العسكرية لكمبوتشيا ، وحرمان شعب كمبوتشيا من الحرية وحق تقرير المصير . وقد تقدمت فييت نام في الاعوام القليلة الماضية بمختلف الاقتراحات لتسوية مسألة كمبوتشيا وهي مقترحات وردت في بعض الوثائق كاعلان فييت نام . وللأسف ، لم تصم هذه الاقتراحات الا لترسيخ وجود فييت نام ودعم هدفها بدعم الأمر الواقع العسكري في كمبوتشيا . ولا توفر هذه الاقتراحات اي اساس للحل ، بل تتجاهل وتتكرب المشكلة وهو وجود قوات فييت نام في كمبوتشيا .

ولقد واصل وزراء بلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، من جانبهم ، السعي من

اجل التوصل الى حل سياسي مقبول يأخذ في الاعتبار جميع العناصر ذات الصلة ، بما فيها - وأود ان اؤكد - مشاعر المخاوف والقلق من فييت نام ، وكذا الوضع السياسي الداخلي في كمبوتشيا . وقد تجسدت مقترحاتنا في مناشدتنا من اجل استقلال كمبوتشيا في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، التي دعونا فيها الى المصالحة الوطنية وتضمنت احكاما متعلقة بتسويات حفظ السلام وجماعات المراقبين ، كان الغرض منها خلق زخم نحو الانسحاب الكامل لجميع القوات الاجنبية واجراء تسوية سياسية شاملة دائمة ، هذه ، بلا شك ، القضايا الجارية الجديدة بالحوار . وما زالت بلدان الرابطة ترحب باجراء حوار حول تلك القضايا يكفل ان يسود الوئام داخل كمبوتشيا ويكفل استتباب السلم بين كمبوتشيا وفييت نام .

ولكن فيما يتعلق بالحوار ، هناك سؤال يطرح نفسه وهو الحوار مع من ؟ لقد لعبت بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا دورا فعالا في هذه المسألة لأننا نهتم بشعب كمبوتشيا ولأن ما حدث في كمبوتشيا يؤثر على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا على المدى الطويل ولأن المبادئ الهامة للسلوك الدولي اصبحت عرضة للخطر . ومع ذلك ، فمن الواضح ان نزاع كمبوتشيا يؤثر ، في المقام الاول ، على شعب كمبوتشيا من جانب ، ومن جانب آخر على شعب كمبوتشيا وفييت نام .

وفي هذا الصدد ، تمثل اكثر التطورات الباعثة على الارتياح في السنوات الاخيرة في الفعالية المتزايدة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والاعتراف بها . فتللك الحكومة باتت تحتل الآن المكانة الجديدة بها تحت القيادة الحازمة لصاحب السمو الملكي الامير نور دوم سيهانوك ، الذي لا يمكن انكار شعوره القوي بالاستقلال الوطني ، وفخسه العميق بالحضارة الكمبوتشية ، والتزامه الراسخ بمبادئ عدم الانحياز التي كان احد المنادين بها والمناصرين الاساسيين لها . وتعمل تلك الحكومة بفعالية في المناطق المحررة داخل كمبوتشيا . وقد تزايدت فعالية قواتها في المعركة . ان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تجسد الارادة السياسية لشعب كمبوتشيا في تحرير بلاده من الاحتلال الاجنبي وتحقيق استقلالها واستعادة حقها في اختيار حكومتها وطريقة حياتها . ان معيار تقييم وضع وطابع الحكومة الائتلافية يتجسد في ان المصالحة الوطنية

تمثل العنصر الاساسي في سياستها ليتمكن جميع المواطنين في كمبوتشيا من اعادة بنائها
الاستقلال والعزة والوحدة للأمة الكمبوتشية بعد ان يخزاج عنها ذلك الكابوس الذي استمر
طوال العقد الأخير . ومن المؤسف ، ان يرفض هذا العرض ، الا انه ما لاشك فيه
ان الائتلاف المؤسس على قاعدة عريضة قد من الوتر الحساس لدى شعب كمبوتشيا .

ولذلك ، عندما ننظر الى مشكلة كمبوتشيا ، ينبغي ان يكون واضحا للجميع ان هذه
المشكلة ليست مشكلة ناشئة بين بلدان رابطة أم جنوب شرقي اسيا ونهيت نام ، بل مشكلة
ناشئة بين نهيت نام وكمبوتشيا ، ومثلها الشرعي هو الحكومة الائتلافية التي فتحت ذراعيها
امام المصالحة الوطنية بين كل الجماعات الكمبوتشية . وهذه هي الاطراف الحقيقية في
اية مفاوضات . وفي نفس الوقت ، يجب الا يغرب عن البال ان بلدان رابطة ام جنوب
شرقي آسيا تقف الآن على اهبة الاستعداد ، كما فعلت في الماضي ، لكي تشترك في حوار
هادف يرمي الى المساعدة على ايجاد حل لهذا الموقف المنجع والعمل على تيسير
ذلك الحل .

وفي حين يمثل الحل السياسي للخزاع مسألة عاجلة وحاسمة ، ينبغي الا ننسى
ايضا الذين اضيروا من جراء هذه الحرب الضروس . ويود وفدى ان يعرب عن مشاعر
الشكر العميق للدول المانحة وللام المتحدة ووكالاتها وللمعيد من الوكالات الانسانية
والطوعية التي قدمت المساعدات لغوث اللاجئين الكمبوتشيين . ولكن مازال امامنا الكثير
ما يتعين ان نفعله ، ولا سيما لاولئك اللاجئين على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ،
فضلا عن اولئك الذين ينتظرون الايواء في مخيمات اللاجئين . ويجب على المجتمع الدولي
ان يبذل قصارى جهده لضمان وصول الغوث الغذائي والامدادات الطبية الى من هم
اكثر حاجة اليها . ويجب ان نناشد تلك الدول بأن تفتح حدودها لكي تعجل بعملية
الاستيطان . كما يتعين علينا ان نوطد العزم على مواصلة تقديم المساعدة الى اولئك
الكمبوتشيين الذين ينتظرون العودة سالمين الى ديارهم ، حتى يتسنى مساعدة كمبوتشيا
وشعبها على تجاوز هذه المحنة .

ويود وفدى ، بالنظر الى كل هذه الجهود ، سياسية كانت ام انسانية ، ان يفتنم هذه الفرصة ليشهد ، بادىء ذى بدء ، بالأمين العام لجهوده الدؤوبة والمتواصلة التي لا تكل في خدمة قضية السلم والعدالة في المنطقة ، وبمساعديه المخلصين الاكفاء وهم ، السيد رفيع الدين احمد وكيل الامين العام والممثل الخاص للشؤون الانسانية لجنوب شرقي آسيا ، والسيد تاتسورو كونوجي . الممثل الخاص لتنسيق برامج المساعدات الانسانية الكمبيوترية والسفير باهر رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا لبعادراته فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر ، وسفير السنغال سارى رئيس اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، واعضاء اللجنة الاخرين لجهودهم البناءة لايجاد حل سياسي لكمبوتشيا . من المفارقات المؤسفة ومن الامور المحزنة ، انه عند مناقشة عملية اخضاع شعب كمبوتشيا المغلوب على امره ، نتعامل مع نبيته نام باعتبارها المعتدى - وهي بلد رسم لنفسه مسارا خاصا في التاريخ الدولي المعاصر . لقد استمعنا كثيرا الى مختلف القادة في نبيته نام وهم يشيرون الى استعدادهم للقتال ولو لألف سنة . وبذل أية تضحيات ضرورية لحماية استقلالهم وسيادتهم ، وتحقيق وحدة بلدهم ، ومنع اى تدخل خارجي في شؤونهم الداخلية ، وحماية ودعم حقهم في اختيار حكومتهم واسلوب حياتهم . وفي سبيل هذه القضية النبيلة التي آمنوا بها ، قضية التمسك بالمبادئ الهامة للقانون الدولي ضحى مئات الآلاف من الفيتناميين بحياتهم او اطرافهم ، وعانى الشعب الفيتنامي لفترة طويلة ، من شدائد وحرمان يعجز عنها الوصف . لكن هذه التضحيات وتلك الآلام لم تضع سدى . فلقد استعادت نبيته نام استقلالها ووحدت دولتها واحتلت بحق مكانها في مجتمع الدول . بيد انه خشية ان ننسى ، من الملائم تماما ان نذكر نبيته نام الآن انها مدينة ايضا بقدر كبير من النصر الذى حققه كفاح شعبها الباسل - الى مساندة الملايين في جميع انحاء العالم التي وقفت الى جانبها وقت الشدة ، وقدمت لها كل انواع الدعم المعنوى وغيره .

لقد حزنوا لسقوط الضحايا من شعب فييت نام ، وتألّموا لما كان ذلك الشعب يعيش فيه من معاناة وحرمان . فخرج الالاف بل ومئات الالاف ، منهم الى الشوارع ليعبروا عن مشاعرهم في اسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، وفي لندن ، وباريس ، وواشنطن ، وبكينغ ، وفي الجامعات ، وفي اجتماعات حركة عدم الانحياز ، وفي المحافل الدولية ، الاخرى وغيرها ، وقاموا بتعبئة الرأي العام الدولي ، واظهروا تكاتفاً من اجل القضية المشتركة حتى النصر النهائي .

فلماذا كان ذلك النضال ؟ ولماذا ذلك التحرك الدولي ؟ فلنتذكر ان ذلك كان نضالاً من اجل تحقيق قضية مشتركة مع فييت نام ، ومن اجل التمسك بتلك المبادئ الدولية التي نعتز بها ، والتي بدونها لن تسلم الدول الصغيرة والضعيفة ويظل السلم والرخاء والتعاون في العالم مجرد حلم بعيد المنال ، وبدونها يحل اليأس والموت والنفوس في كل مكان . لاشك ان العالم يحق له ان يتوقع من فييت نام بعد انتصارها ، ان تكون في طليعة النضال المستمر للذود عن تلك المبادئ وتعزيزها عملاً على مواصلة النضال لتحرير القهورين والمستعبدين ، ومواصلة النضال لبناء عالم يسوده السلم والازدهار ويعيش حراً من القهر والنفاق والاستبداد * .

ولكن فييت نام ، لسوء الحظ ، استخدمت سلاحها لاخضاع دولة مجاورة ضعيفة بالتحدى السافر والتام لجميع المبادئ التي ضحى كثيرون بارواحهم من اجلها ، وعانى العالم كله هناك في سبيلها . وهكذا يرغم العالم على رؤية ذلك المشهد المأساوي الذي ينطوي على المفارقة مشهد الامير نوروم سيهانوك وهو يقود شخصياً النضال الوطني من اجل تحرير كمبوتشيا من عدوان فييت نام واحتلالها . ومن دواعي السخرية ان ما عاناه الامير سيهانوك من مآسي وطنية وشخصية ، كان نتيجة مباشرة لموقفه البطولي في نصرة الفيتناميين في ساعة محنتهم .

ونحن في رابطة امم جنوب شرقي اسيا ، في طريقنا الى توفير مستوى معيشة ونوعية حياة لشعوبنا ، نتواءم ووضعها كشعوب بلدان مستقلة ذات سيادة ووضعها كشعوب بلدان

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

تتوافر لديها موارد معدنية ونفطية وغازية وغيرها من الموارد الطبيعية ، وتتميز بتراث حضارى غني ومتنوع . ونحن نفعل كل ذلك عن طريق مؤسسة للتعاون الاقليمي حظيت باعتراف المجتمع الدولي واحترامه .

ولكن كل ذلك لا يمكن ان يدوم الا اذا حققنا الاستقرار والسلم على المدى الطويل في جنوب شرقي آسيا الذى تعتبر فييت نام وكمبوتشيا جزءا لا يتجزأ منه . وبالعامل من اجل السلم والاستقرار في جنوب شرقي اسيا ، يحدونا الامل ان نسهم اسهاما كبيرا في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين . وفي سبيل تحقيق ذلك ، اعلنا ، نحن اعضاء رابطة ام اجنوب شرقي اسيا ، ان منطقتنا منطقة سلام ، وحرية ، وحياد . ولكي نتمكن من تحقيق ذلك ، نحتاج الى مشاركة فييت نام وايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . ونحن اعضاء رابطة ام اجنوب شرقي اسيا قد اعلنا ايضا ان منطقتنا منطقة خالية من الاسلحة النووية وبغية تحقيق ذلك ، نحن في حاجة الى تعاون فييت نام وايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا .

ان فييت نام بلد تتوافر لديه الموارد المعدنية والطبيعية الغنية ، وان لم تستغل بعد ، ويتمتع شعبه بتراث حضارى ثرى ومفتاح السعادة والامن والرخاء لشعب فييت نام الذى طاش طويلا في فقر وحرمان يكمن في ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا ، والمثل ، يتوقف مستقبل السلم والامن والرخاء في جنوب شرقي اسيا على ايجاد حل لتلك المشكلة .

لهذه الاسباب وغيرها ، نشير مرة اخرى هذه القضية الخاصة بكمبوتشيا ، اننا نحتاج الى الامم المتحدة والى تلك القوة الهامة ، الرأى العام الدولي ، لاقناع فييت نام بأن استقرارها وامنها ورخاءها تكمن جميعا في ايجاد حل سياسي عادل لمشكلة كمبوتشيا ينبنى على المبادئ الدولية المعمول بها .

الامير نورودوم سيهانوك (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) ؛ باسم الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي أترأسها ، واسم مقاومتنا الوطنية والغالبية العظمى من شعب كمبوتشيا ، اود ان اصر عن مشاعر اعتزازى ان اقف امام هذه الجمعية العامة لا طرح الافكار التي يلهمني بها الوضع في بلدى وقد

(الأمير نورودوم سيهانوك ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

اجتبح واحتل ، وهو في طريقه الى ان تستعمره جارتنا القوية ناكرة الجميل ، جمهورية
فييت نام الاشتراكية .

واقول ناكرة للجميل لأن فييت نام ، بعد اعادة بنائها وتوحيدها ، اختارت
ان تنسى الالتزامات التي قطعتها على نفسها قبل عام ١٩٧٠ لي شخصيا ولشعب الخمير
وتعهدت فيها باحترام استقلالنا ، وسيادتنا ، وسلامتنا الاقليمية ، في حين تحملت الاخطار
وساعدتها بطرق عديدة على مواصلة كفاحها من اجل تحريرها الوطني واعادة توحيدها .
واود ايضا ان اذكر انه في عام ١٩٦٩ ، عندما توفي الرئيس هوشي منه ، كنت رئيس الدولة
الوحيد الذي ذهب الى هانوي لحضور جنازة ذاك الوطني الثائر .

ولاشك ان جمهورية فييت نام الاشتراكية دولة قوية . فتعداد سكانها عشرة اضعاف
تعداد سكان كمبوتشيا ، ولديها جيش اقوى بعشرة اضعاف من قواتنا المقاومة وانضمل
منها تجهيزا بمائة مرة ، ويبدو من النظرة الاولى ان دينيد ، الذي هو نحن ، يجب ان يقف
عاجزا امام ذلك العملاق . الا ان التاريخ القديم والمعاصر علمنا الا نهأس من الدفاع
عن قضيتنا العادلة .

لفييت نام الآن جيش احتلال قوامه ٢٠٠ جندى في كمبوتشيا ، وتستطيع
ان تعززه بقوات اضافية عند الضرورة ، وهو مجهز بأسلحة سوفياتية حديثة وكاملة . وبلاضافة
الى ذلك ، اقامت فييت نام ادارة عميلة تسبب لها الكثير من القلق لأن عددا متزايدا
من الموظفين الرسميين في تلك الادارة شأنهم شأن العسكريين يرفضون ان يظلوا اهدانا
للفيتناميين ، ويهربون الى المناطق المحررة حيث ترعاهم المقاومة . ووسائل الاعلام
قد اشارت الى هذه الحالات فضلا عن حالات فرار الجنود الفيتناميين الشباب من ابناء
فييت نام الجنوبية .

ان فريق هونغ سامرين الذي يعيش في ظل الحراب الفيتنامية لا يملك سلطة ذاتية
كما لاحظ جميع المراقبين المستقلين ، ان يسيطر على هذا الفريق ، على كافة الاصعدة
عدد متزايد من " المستشارين " الفيتناميين الذين يتخذون جميع القرارات باسمه في
جميع المجالات .

(الأمير نورودوم سيهانوك ،
كبو تشيا الديمقراطية)

وان يعلم الفيتناميون انهم لا يستطيعون الاعتماد على اولئك العملاء الخمير ،
اخذوا يضغطون بقوة لتحقيق استعمار مباشر لبلدنا الشاغر من السكان ، وذلك عن طريق
توطين مجموعات من " العزارعين - الجنود " من اصل فيتنامي في اخصب الاراضي ، فسي
حين تقف السلطات العميلة عاجزة عن مواجهة ذلك التدفق الجماعي ، بل وغير راغبة
في مقاومته . وعلاوة على ذلك ، تقضي العمليات الصادرة عن سلطات بنوم بنه والموجهة
الى " كوادر " هونغ سامرين الحضرية والريفية بحث السكان الخمير على مساعدة " المستوطنين "
الفيتناميين بشق الوسائل الممكنة ، وذلك " بمشاركتهم " الغذاء والماشية و " مد يد
العون لهم " في بناء منازلهم تحت طائلة عقوبات صارمة .

(الأمير نورودوم سيهانسوك ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

ولا غرابة ، اذن ، اذا هرب الالاف من فلاحينا ، المحرومين والمهددين في مناسبات كثيرة نحو المناطق المحررة ، او - متى تعذر عليهم ذلك - قدموا المساعدات القيمة الى وحدات المقاومة .

وفضلا عن ذلك ، كوّن شعب كمبوتشيا رايه منذ وقت طويل بشأن صدق ونزاهة الفيتناميين ، حلفائه المزعومين . ومنذ بداية احتلال اراضيها ، فان قرابة مليون شخص - رجالا ونساء - من جميع الأعمار ومن شتى الطبقات الاجتماعية - اظهروا كراهيتهم العميقة تجاه المحتلين ، بعملية النزوح التي دفعت البعض منهم الى المناطق المحررة والبعض الآخر الى مختلف انحاء العالم ، وخاصة تايلند ، والولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، والفلبين ، وماليزيا ، واندونيسيا ، وجمهورية الصين الشعبية ، واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا ، وسويسرا ، وهولندا ، وكندا ، وايطاليا ، والنمسا ، والسنغال ، وهونغ كونغ ، وماكاو .

لذلك ، فان رفض وضع " المحمية " الفيتنامية رفض شبه اجماعي بين شعب كمبوتشيا ، في حين نرى " الادارة " العملية ووحداتها المسلحة الصغيرة ، التي كثيرا ما يجنّد الشبان لها بالقوة وهي تتفكك وتتهاوى امام اعيننا .

ولو اتيح لكم ان تستجوبوا فلاحينا الذين لجأوا الى المناطق المحررة من كمبوتشيا ، لعرفتم منهم الاسباب التي دفعتهم الى المطالبة باصرار على تزويدهم بالأسلحة لمحاربة الممثلين الفيتناميين ، ولاستمعتم منهم الى الوحشية التي تعرضوا لها من سادتهم الحاليين اذا ما رفضوا الامتثال للوامر التي يصدرها هؤلاء السادة لكي يقوموا - على سبيل المثال - باصلاح الكبارى ، والطرق ، وخطوط السكك الحديدية التي اصابتها اضرارها من جراء المقاومة ، او بتزويد العدو بالمنتجات الزراعية أو الماشية ، أو بقطع الاخشاب للعدو ، وهلم جرا . ولو سألتهم هؤلاء اللاجئين لشرحوا لكم المساوئ التي لا حصر لها من جانب المحتلين وادارة بنوم بنه ، وعمليات النهب التي يقوم بها الموظفون العملاء والفيتناميون للمساعدات الانسانية التي تقدمها المنظمات الدولية ، والصليب الاحمر ، وبعض البلدان ، وعمليات الاستيلاء على الاراضي والقرى ، والاستغلال المشين للموارد الطبيعية للبلاد ، ولا سيما الارز والمطاط ، والاحراج ، والاسماك ، والاحجار الكريمة في

منطقة بايلين ، ونهب الآثار في منطقة انغفور ، ونقص المستشفيات والمؤسسات الاصلاحية والمدارس في كل مكان باستثناء بنوم بنه ، التي تعتبر " واجهة عرض " للنظام الموالي للفيتناميين ، والتي يريدون بها حمل الزوار الاجانب على الاعتقاد بأن الحالة ممتازة في بقية انحاء البلاد .

وتؤكد جمهورية فييت نام الاشتراكية للمجتمع الدولي ان من الحكمة ان يعهد الى فييت نام بمهمة " انقاذ " كمبوتشيا التعيسة و " تضמיד جراحها " . ومن الطبيعي ان فييت نام تفترض ان الذين تتحدث اليهم سذج سذاجة مفرطة ، وتظن ان بوسعهم ان يصدقوا ولو للحظة واحدة هذا المنطق الواهي .

لقد اشرت منذ برهة وجيزة الى الطريقة الاستبدادية البشعة التي يتبعها هذا الاستعمار البالي ، الذي تمارسه فييت نام ضد شعب كمبوتشيا الخاضع لسيطرتها . الا انه ينبغي لي ان اذكر بان فييت نام التي تزعم الان انها قادرة على ابراء الاخرين من امراضهم ، غير قادرة على ان تعامل بشكل مقبول مواطنيها الذين يعيشون داخل فييت نام ذاتها . فحكومة هانوي غير قادرة حتى على التخفيف من حدة الفقر السائد في فييت نام من شمالها الى جنوبها ، او على تقليل التفاوت ، او حتى على كفالة احترام حقوق الانسان الاساسية في فييت نام . وتنبغي الاشارة الى التقرير الاخير الذي نشرته منظمة العفو الدولية الذي يسترعي الانتباه الى انه يوجد في ذلك البلد " الجولاجي " وهي معسكرات الاعتقال والسجون التي يزر فيها بكل المعارضين السياسيين وبعدهد كبير من الاشخاص الذين توجه اليهم اتهامات كاذبة من جانب بعض الواشين ، ليتحللوا ويموتوا . وما الذي يمكن ان نقوله عن مئات الالاف من الفيتناميين الذين يهربون ، رغم تعلقهم بأرضهم التي ولدوا عليها ، في مراكب وسفن عتيقة الى اراضي ياملون أن يجدوا فيها قدرا أكبر من الترحيب ، فاذا نجوا من الغرق ، فان نصفهم على الاقل يموتون من الجوع او العطش . وفي كمبوتشيا ذاتها ، فان كل من يجرؤ على توجيه ادنى انتقاد الى المحتلين او عملائهم في بنوم بنه يزر به في غياهب السجون او يختفي ببساطة دون ان يعثر له على اثر . ان هؤلاء الاشخاص - سادة وعبيدا - هم الذين يطلبون السماح لهم " بتضמיד جراح " مواطنينا الخاضعين لعبوديتهم .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نشهد " مناورات دبلوماسية رائعة " يقوم بها السيد نغوين كوتاتش ، وزير خارجية فييت نام ، الذي يتنقل من عاصمة الى اخرى في محاولة لاقتناع البلدان الصديقة لكمبوتشيا بان هانوى ، رغبة منها في تحقيق سلام ، مستعدة لتقديم تنازلات من اجل كسر جمود الوضع الحالي وانها ستوافق على عقد مؤتمر بشأن كمبوتشيا ، اذا ما اشترك فيه على سبيل المثال نظاما بنوم بنه وفينتيان العميلان . وليس لهذه التصريحات التي ادلى بها دبلوماسيون فييتناميون من غرض سوى تضليل السراى العام الدولى حول واقع مشكلة كمبوتشيا .

ولتسمحوا لي بأن اكرر ان هذه المشكلة لا يمكن حلها الا اذا انتهت فييت نام احتلالها العسكرى واستعمارها لكمبوتشيا ، واعترفت بحق كمبوتشيا في اجراء انتخابات عامة حرة تحت اشراف الامم المتحدة ، من شأنها ان تمكن كمبوتشيا من اختيار نظام حكمها وقادتها بنفسها . بيد ان السيد نغوين كوتاتش وحكومته لا يرغبان في شيء من ذلك ، مما يريدونه هو حمل الدول الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي اسيا و غيرها من الدول المعنية على الاعتراف بالامر الواقع الذى فرضه الفيتناميون في كمبوتشيا ويعترفون بحكومة هنغ سامرين العميلة ، رغم ان هذه الحكومة تلقى الاحتقار من شعب كمبوتشيا كله . ان قبول هذا الحل الذى ينطوى على الازعان ولا شيء اخر ، من شأنه ببساطة ان يشجع طموح الفيتناميين وتعطشهم للتوسع والقيام بمزيد من الغزوات الاكبر . لا يمكن لهذه المناورات من جانب السيد نغوين كوتاتش وحكومته ان تلقى استقبالا مواتيا من الشعوب الحرة الحريصة على صيانة استقلالها وسيادتها .

وبالاضافة الى ذلك ، يحاول الفيتناميون وعلاؤهم في بنوم بنه اقناع الناس بأن حكومتنا الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ليست سوى مجموعة من التمردين ضد ما يدعى بحكومة هنغ سامرين الشرعية ، المشكلة من خونة يخدمون دولة اجنبية توسعية محتلة ويمثلون لأوامرها . فكيف يمكن اعتبار المواطنين الخير متمردين على أتباع العسكرو المعروفين ، الذين يعاونهم مستشارون أجانب على كل المستويات ؟

ان القرارات المتكررة التي اعتمدها الامم المتحدة بشأن كمبوتشيا هي وحدها

التي يمكن ان تهيئ الحل العادل والمعقول للمشكلة التي تبحثها اليوم الجمعية العامة ، وفييت نام ، بوصفها عضوا في الامم المتحدة من واجبها ان تحترم احتراماً صارماً قرارات هذه المنظمة التي اتخذت باغلبية ساحقة .
وأود أن أعبر عن عميق الشكر لغالبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ولكل البلدان الملتزمة بالعدالة والحرية والتقدم ، ولبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وللجان المختصة في الأمم المتحدة لما قدمته من اسهام قيم في البحث عن حل منصف لمشكلة كمبوتشيا . ووجه شكرى ايضا ، بطبيعة الحال ، الى الامن العام للأمم المتحدة ، واللجنة المختصة للمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، وبخاصة رئيسها ، ولكل اللجان ذات الصلة ولكل الشخصيات المعنية في منظماتنا ، وكذلك للمنظمات الانسانية التي تعمل على تخفيف بؤس ومعاناة شعبنا .

ان مشاكل لاجئينا بالغة الحدة ومشاكل الاسر المفترقة ، وبطبيعة الحال ، مشاكل العودة الى السلام - لا يمكن حلها طالما ظلت جمهورية فييت نام الاشتراكية تعارض ، هي وحلفاؤها القرارات العادلة التي تتخذها الامم المتحدة .

وقد وصل عناد الفيتناميين وخطورتهم اليوم حدا جعل المواطنين الخمير وحكومتهم الائتلافية يدركون ، رغم الرغبة الحارة في السلام والوفاق ، انه ليس امامهم سوى الاستمرار في الكفاح المسلح . اننا نحارب بدون كراهية ، لكننا يجب ان نواصل كفاحنا المقدس الى ان يقبل الفيتناميون الجلوس حول المائدة في مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا تحت رعاية الامم المتحدة لتسوية نزاعنا سلميا .

وعندما تخبرنا فييت نام انها قبلت المشاركة في مثل ذلك الاجتماع الدولي سيصبح بوسعنا اخيرا ان نرى بصيص ضوء في نهاية هذا النفق الطويل .

وقد حاول مؤخرا السيد نغوين كوثاتش وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ان يقنع الرأي العام الدولي والامم المتحدة ان مشكلة كمبوتشيا سوف تحل قريبا بفضل النوايا الحسنة لحكومته .

وفي هذا الصدد ، لا وجود لمرونة موقف هانوي المزعومة الا في سياق المناورات الدبلوماسية التي يقوم بها السيد نغوين كوثاتش بغية تفادي هزيمة جديدة خطيرة تلحق بفييت نام في التصويت المقبل في الجمعية العامة على قرار الامم المتحدة المتعلق بكمبوتشيا .

فهذه المناورات تهدف الى اعطاء الحكومات الصديقة لشعب كمبوتشيا امالا زائفة ، امالا بأن مأساة أمة الخمير سيوضع حد لها عن طريق حل منصف لمشكلة كمبوتشيا ، وامالا بتحقيق السلام والسوفاق بين جميع بلدان جنوب شرقي اسيا .

ترمي هذه المناورات اذن الى جعل عدد من وفود الدول الصديقة لشعب الخمير الممثلة في هذه الجمعية الموقرة تمتنع هذه المرة عن التصويت بنعم على القرارات العادلة للامم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، وهي القرارات الوحيدة التي يمكن ان توفر السلام والحرية لشعب كمبوتشيا الشهيد .

لقد اقترح السيد نغوين كوئاتش اولا ، اجراء محادثات بين رابطة امم جنوب شرقي اسيا وبين ما يسمى بدول الهند الصينية ، اي فييت نام ، والدولتين التابعتين لها اي نظام فيينتيان ونظام بنوم بنه ، وثانيا عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا بمشاركة خمس عشرة دولة بما فيها نظام بنوم بنه العميل لهانوي ، مع استبعاد كمبوتشيا الديمقراطية ؛ وثالثا ، ارسال لجنة رقابة دولية لتراقب في كمبوتشيا الانسحاب الجزئي للقوات الفيتنامية .

وقد وضع الوزير الفيتنامي نغوين كوئاتش تلك المقترحات دون ان يعطيها اي طابع رسمي .

واود ان اذكر كذلك ، انه بصياغة المقترحات المذكورة بشكل غير جدي ، فان السيد نغوين كوئاتش ابدى احتقاره ورفضه الكامل لقرارات الجمعية العامة العادلة النبيلة بشأن كمبوتشيا التي اعتمدت بالاغلبية الساحقة للدول الاعضاء .
 واذا ما نظم مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا ، فيجب ان ينعقد تحت رعاية منظمنا وينبغي ان يضم بين المشاركين فيه الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، البلد ذي السيادة العضو في الامم المتحدة ، والضحية لجمهورية فييت نام الاشتراكية البلد المعتدى الذي يحتل الان الجزء الاكبر من كمبوتشيا بما بلغ عدده ٢٠٠ جندي و ٦٠٠ مستوطن .

وكيف يمكن له مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا ان يحل مشكلة كمبوتشيا اذا ما استبعد منه الممثلون الشرعيون للشعب ولأمة ودولة كمبوتشيا اي العناصر الثلاثة المكونة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي شكلت إثر اعلان كوالالمبور بتاريخ ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ؟

بالتأكيد يمكن للسيد نغوين كوئاتش وحكومته القضاء على الورق - وعلى الورق فقط او باستعمال الكلمات المنطوقة - على المقاومة المسلحة لشعب كمبوتشيا الديمقراطية ، ولكن في الميدان ، على ساحة القتال في كمبوتشيا ، لن يكون بوسع المعتدين والمستوطنين الفيتناميين ابداء التغلب على القوات المسلحة للائتلاف الثلاثي لكمبوتشيا الديمقراطية .

(الأمر نورود وم سيهانوك ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

ولدينا اليوم اكثر من ٦٠٠٠٠ مقاتل ، مسلحين تسليحا جيدا ومدربين تدريباً جيداً ويكافحون ضد العدو وبشجاعة وبعزم وبروح وطنية عالية . وسيكون لدينا في العام المقبل ٧٠٠٠٠ مقاتل وخلال بضعة سنوات سيصل عددهم الى اكثر من مائة الف . وحتى لو كان عددهم اقل من عدد قوات الاحتلال الفيتنامية الا ان قواتنا المسلحة للتحرير الوطني والتي تتفادى ان تدخل مع العدو وفي حرب تقليدية وتمارس بدلا من ذلك حرب العصابات بمساندة من الشعب ، سيكون بإمكانها ان تسبب للمحتل صعوبات جمة يمكن ان تؤدي ، بمساندة التأييد الذي يقدمه المجتمع الدولي الى اجباره على احترام القرارات العادية للأمم المتحدة .

ويقترح السيد نغوين كوثاتش اجراء محادثات غير مشروطة بين رابطة امم جنوب شرقي اسيا وبين كتلة ما يسمى بدول الهند الصينية . وهذه المحادثات غير المشروطة هي في الواقع مشروطة للغاية لأن فييت نام ترغب عن طريقها الى اغراء رابطة امم جنوب شرقي اسيا بأن تعترف ضمنا بنظام هونغ سامرين غير الشرعي في بنوم بنه ، وبالتالي الاعتراف بالامر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا . ورابطة امم جنوب شرقي اسيا رابطة حرة من دول مستقلة ذات سيادة وديمقراطية اصيلة ارتبطت على اساس من المساواة المطلقة . وعلى خلاف رابطة امم جنوب شرقي اسيا فان كتلة دول الهند الصينية الثلاث تتالف من سيد وعبدين ، والعبدان هما الا صوت السيد الفيتنامي الشمالي ويجب ان ينصاعا الى اوامره انصاعا مطلقا . ورابطة امم جنوب شرقي اسيا اكثر احتراما لسيادة كمبوتشيا من ان تقبل اقتراح هانوي الكيفيللي الذي يدعو الى تسوية مصير شعب الخمير دون مشاركة حكومته الشرعية القانونية ، واكثر تبصرا من ان تقع في الشرك الواضح الذي نصبه السيد نغوين كوثاتش لحملها على الاعتراف على نحو غير مباشر بنظام كويسنلنغ العميل القائم في بنوم بنه . وكما قالت لي احدى الشخصيات البارزة في رابطة امم جنوب شرقي اسيا ، تؤيد الرابطة الحكومة الائتلافية لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، لكنها لا تستطيع ان تقبل ان يحل محل حكومتنا أحد في تسوية الخلاف بين جمهورية فييت نام الاشتراكية ، المعتدية ،

وبين الحكومة الائتلافية لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية التي تمثل البلد الذي
تعرض للغزو .
ان حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية حين طرحت من خلال وزير خارجيتها
اقتراحها باجراء المحادثات غير المشروطة بشأن كمبوتشيا ارسلته الى العنوان الخطا .
فلو جرى ما يسمى بالمحادثات او المفاوضات حول مصير كمبوتشيا لن يمكن ان يجرى
الا بين حكومة البلد المعتدى فييت نام وحكومة البلد المعتدى عليه كمبوتشيا الديمقراطية .

(الأمير نورودوم سيهانيسوك ،
كمتوشيا الديمقراطية)

لم يبق الا ان أقول كلمات قليلة فيما يتعلق بمقترح السيد نفوين كوثاتش الخصاص
بارسال لجنة مراقبة دولية بزعم رعد عودة بعض وحدات جيش الاحتلال الفيتنامي الى بلاده .
وفي هذا الصدد أوضح وزير خارجية فييت نام ان الانسحاب التام لقوات الاحتلال الفيتنامية
من كمتوشيا لن يتحقق قبل مضي خمس بل وعشر سنوات - وأنا استخدم هنا كلماته نفسها .
وبناءً عليه ، ما المنفعة التي تعود على المجتمع الدولي من ارسال ، لجنة مراقبة
دولية الى كمتوشيا بكلفة باهظة ؟ ستكون تلك اللجنة اضحوكة اذا كانت ستذهب لتراقب
عودة بقايا وحدات فييتنامية منهكة الى بلادها دون ان تكون لديها ، بالاضافة الى ذلك ،
الوسائل الكفيلة باكتشاف ادخال قوات جديدة خلسة من هانوى الى كمتوشيا باعداد مساوية
أو أكبر من اعداد القوات التي أخرجت .

وباستثناء حلفاء ومؤيدي فييت نام التوسعية الاستعمارية ، لا اعتقد أن أية حكومة
لديها الاستعداد لأن تعترف بسياسة الأمر الواقع في كمتوشيا ، التي تريد فييت نام
فرضها بارسال أو الموافقة على ارسال لجنة مراقبة دولية الى بنوم بنه لرعد مهزلة يطلق
عليها اسم الانسحاب الجزئي للقوات الفيتنامية .

وفي كمتوشيا ، لن يقوى نظام هونغ سامرين على البقاء ولوليام واحد اذا ما تجرأ
سادس الفيتناميون وأقدموا فعلا على سحب كل جيشهم المحتل من كمتوشيا . ولا يمكن
تجريح ارسال فريق مراقبين دوليين ما لم يدع ذلك الفريق لمراقبة الانسحاب الكلي والنهائي
للقوات الاجنبية - أى قوات فييت نام - من الأراضي الوطنية لكمتوشيا .

وفي الختام ، أرجو من جميع وفود الدول الملتزمة بالعدالة والسلام والحرية والمشاركة
في هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا ان تصوت لصالح مشاريع قراراتها
العادلة المتعلقة بكمتوشيا . وبذلك ، تكون هذه الوفود قد أسهمت اسهاماً قوياً في منع
قانون الغاب من أن يسود في جنوب شرقي آسيا وظلت مخلصاً في نفس الوقت لنص وروح ميثاق
الام المتحدة .

وقد قال اميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، في تقريره عن أعمال
المنظمة الذي صدر في أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، من بين جملة أمور :

(الأمير نورودوم سيهانسوك ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

"وأنا أؤمن أيضا بأن تأمين مستقبل طويل بشيخ فيه الرجاء للبشرية جمعاء يتوقف في النهاية على نجاحنا في جعل مقاعد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساس الذي تقوم عليه العلاقات اليومية للحكومات والشعوب . . . وكان الهدف الرئيسي ولا يزال ، كما جاء في ديباجة الميثاق ' أن نوحّد قوانا لنحفظ السلم والأمن الدوليين " (A/39/1 ، ص ٢) .

ان جمهورية فييت نام الاشتراكية تسعى للتمتع بجميع حقوق ومزايا العضوية الكاملة في الامم المتحدة ، لكنها ترفض بفطرسة الواجبات التي تشكل الشق الملازم لهذه الحقوق والمزايا . ان جمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي تستمد التشجيع والمساعدة في سياستها العدوانية التوسعية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هي الدولة الوحيدة في منطقتنا التي تنتهك نص وروح ميثاق الامم المتحدة .

واني آمل أن تصوت وفود جميع الدول التي تجل العدالة والسلم والحرية ، لصالح مشاريع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بكمبوتشيا ، فتكون قد أسهمت بذلك اسهاما عظيما في حماية المثاليات النبيلة التي هي أساس وجود منطقتنا .

السيد سارى (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا نجتمع ثانية ،

في اطار عمل دولي متضافر ، للنظر بشكل مسؤول وواع في مسألة ستؤدى الى تهديد السلم والأمن الدوليين ان لم تحل في المستقبل القريب . وأقصد بالطبع ، مسألة كمبوتشيا .

لقد أظهرت المناقشة العامة بوضوح استمرار قلق المجتمع الدولي ازاء الحالة السائدة في كمبوتشيا . وكما يعلم الجميع ، ينجم هذا القلق عن تمسكنا العام دون تحفظ بمثاليات السلم والعدل كما هي محددة في ميثاقنا ومنصوص عليها في القانون الدولي . وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة قررت ، منذ تفجرت تلك الأزمة ، اخلاعا منا لمبادئها ورغبة منها في تعزيز موثوقيتها ، ان تتصدى لهذه المسألة بغية تحقيق حل عادل ودائم لها .

وكان الاطار الذى وقع عليه الاختيار لهذا الغرض المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذى عقد في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٨١ . وقد يجدر التذكير بأن ذلك المؤتمر لم يتسم بالمجابهة بل بحوار قبلت فيه جميع الافكار ، شريطة أن تساعد على المصالحة والتفاهم

فيما بين الفئات المختلفة من الشعب الكمبوتشي . والأفضل من ذلك ، أن المؤتمر أتاح للمجتمع الدولي الفرصة ليؤكد ثانية المبادئ التي التزمنا بها جميعا ، وهي على وجه التحديد اعلاء القانون على القوة ، أيما كان مصدرها ؛ وحق الشعوب والدول في أن تختار دون تدخل أجنبي نظمها السياسية والاقتصادية ؛ واحترام استقلال وسيادة الدول بغض النظر عن أوضاعها السياسية والجغرافية والاقتصادية في الساحة الدولية .

وعلى أساس هذه المبادئ العالمية ، قبلت بلادى المشاركة في المؤتمر ، لا سيما وأنه لم يكن يرمي الى ادانة دولة أو تبرئة أخرى ، وقد تذكرون ان المؤتمر حدد الشروط الموضوعية التالية كعناصر لا بد من توافرها لتحقيق تسوية عادلة ، ومن ثم دائمة لمسألة كمبوتشيا : أولا ، انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ؛ ثانيا ، استعادة استقلال وسيادة ووحدة أراضي كمبوتشيا والمحافظة عليها ؛ ثالثا ، التزام جميع البلدان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لكمبوتشيا ؛ رابعا ، اجراء انتخابات حرة في ذلك البلد تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ وأخيرا اقامة منطقة سلم وحرية وتعاون في تلك المنطقة من العالم .

واستنادا الى هذه المبادئ أيضا وافق بلدي ، السنغال ، على المشاركة في أعمال اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا التي كان لبلدي شرف رئاستها وذلك اقتناعا منها ، بأن من واجبنا ومسؤوليتنا أن نكفل نصرة القانون والسلام والعدل حيثما تعرضت للخطر . ويأتي هذا الموقف ، وهو غير موجه ضد أي دولة ، نتيجة تمسك الدولومانية السنغالية بمبادئ راسخة كاحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحققها في تقرير مصيرها بحرية ، ومن ثم فإن السنغال كما قال الرئيس عبده ديوف " عازمة على دعم جميع قطاعات شعب كمبوتشيا في كل ما يبذل من جهد لايجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتوصل الى حل سياسي عادل ومشرف لهذا الصراع " .

وفي عن البيان أن بلادى لا تستطيع التفاوض عن تدخل قوات أجنبية في بلد ما الا اذا كان ذلك بموافقة السلطات الشرعية لذلك البلد . وأيا كانت الاسباب المبدأة فيما يتعلق بالحالة التي ننظرها ، فاننا هنا بصدور حالة لجوء متعمد لاستخدام القوة استهدفا استقلال دولة ذات سيادة وسلامتها الإقليمية ، بل والاكثر من ذلك ، دولة عضو في منظماتنا . وكما أكدت هنا في العام الماضي لا يتعارض هذا التدخل مع مبادئ وأهداف ميثاقنا فحسب ، بل ويمكن ، اذا ما تمهاوتنا بشأنه ، أن يتمخض عن صراعات أوسع لا يمكن التكهن بعواقبها .

ونظرا لاهمية ما نحن بصدوره ، سيتعين على الجمعية العامة في هذا العام أيضا أن تبذل أقصى ما في وسعها للوفاء بالالتزامات القانونية والسياسية التي اضطلمعت بها لتسوية هذه المسألة ، وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تستخدم كافة الوسائل الملائمة لكفالة تطبيق مقررات المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا التي صادقت عليها الجمعية

بقراراتها ذات الصلة ، وعليها في الوقت نفسه أن تحقق أقصى استفادة من بعض ما صدر عن الاطراف المعنية بالصراع من لغات واعلانات ايجابية تتمثل أساسا فيما يلي : المقترحات المقدمة من الحكومة الائتلافية برئاسة صاحب السمو الامير نوروم سيهانوك ؛ والتصريحات الصادرة عن أحد الاطراف المعنية بشأن انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، والمقترحات المقدمة من وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم السنوي الذي عقد في جاكرتا في تموز/يوليه من هذا العام ؛ وعلان الحكومة الصينية الواقع في خمس نقاط وملاحظات وآراء بعض البلدان الحريصة على اعادة الوحدة والسلم لكمبوتشيا والمبادرات والجهود التي يبذلها أميننا العام الجدير بالاشادة لجهوده الدائبة في سبيل ايجاد حل مرض وشرف لمسألة كمبوتشيا .

وقد حاولت اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والتي كان لبلدي حسيما ذكرت آنفا شرف رئاستها ، من جانبها تقديم مساهمتها المتواضعة ، تمشيا مع ولايته في السعي من أجل ايجاد حل على أساس الوقائع التي أوردتها . ومن ثم قامت بعثة من اللجنة هذا العام بزيارة استراليا وتايلند والسنغال ونيجيريا ونيوزيلندا وبوغوسلافيا والتقت بوزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وأجرت البعثة خلال هذه الزيارات مشاورات متعمقة مع الحكومات المهتمة حول الوضع في كمبوتشيا ومكانيات التسوية السياسية الشاملة مع مراعاة التطورات التي وقعت منذ اعتمد قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٣ . وأوضح البعثة أن الهدف من المشاورات تمثل في اعادة تأكيد استمرار قلق المجتمع الدولي وكفالة أكبر قدر من التأييد للجهود الرامية لايجاد حل سياسي شامل للصراع في كمبوتشيا .

ومثلما حدث في السنوات السابقة، أعلنت البعثة أن أحد الاهداف الرئيسية للتدابير التي اتخذتها اللجنة كان الاسهام في بدء مفاوضات من شأنها أن تفضي إلى تنفيذ الاعلان المعني بكمبوتشيا المعتمد من قبل المؤتمر الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وأكدت فضلا عن ذلك أن أية تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية يجب أن تنبني على مبدأين أساسيين هما انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا وحقوق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وان التسوية يجب أن تأخذ في الاعتبار ما تشعر به دول المنطقة من قلق له ما يبرره بشأن أمنها وأنه يجب الحصول بوجه خاص ، من كافة البلدان المعنية ، على التزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وما يسعدنا ويشجعنا أن ممثلي الحكومات التي زارتها البعثة أكدوا مرة أخرى تأييدهم الحاسم للمبادئ والاهداف الواردة في الاعلان الدولي التي صادقت عليها الجمعية منذ سنوات ، كما أعرب أولئك الممثلون عن تقديرهم لعمل اللجنة وشجعوها بقوة على مواصلة جهودها للنهوض بولايتها .

وقد عقدت اللجنة المخصصة العزم على مواصلة مشاوراتها واتخاذ تدابير مناسبة أخرى بغية ايجاد تفهم أفضل وتأييد أوسع نطاقا للمبادئ والاهداف التي أعلنها المؤتمر الدولي والجمعية العامة ، كما ستحاول التشجيع على بدء عملية تفاوض حول جوهر المسألة . واللجنة مقتنعة بالفعل أنه من صالح جميع أطراف الصراع ، في المدى الطويل ، التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بما يمهّد السبيل لقرار السلم في كمبوتشيا وبدء عصر من التعاون والتفاهم النموذجيين بين دول المنطقة . وبهذه الروح ، تأمل اللجنة أن تشارك سائر الاطراف المعنية بالصراع على نحو فعال في هذا الجهد العالمي .

ويجدر التأكيد أن المجتمع الدولي يسعى في المقام الأول إلى إحلال السلم بالاشتراك مع كمبوتشيا ومن ثم بمشاركة الشعب الكمبوتشي بأسره لا إلى تحقيق سلم في كمبوتشيا يفرض من الخارج ، كما يأمل التعاون مع دول المنطقة من خلال المشاركة المسؤولة من جانب تلك الدول في إقامة ذلك التعاون .

ان منظمتنا ستحتفل في غضون بضعة أشهر بالذكرى الأربعين لانشائها .
وانني لوائحق من أنها ستفتنم فرصة هذه المناسبة لتقييم أدائها . فلنعمل على أن تدرج مسألة كمبوتشيا ضمن المنجزات الايجابية . وما من شيء يمكن أن يحول دون ذلك ، فقد حددت الوسائل القانونية ، كما أن الارادة السياسية في سبيلها إلى التحقق . فلنكن ان العامل المعجل بالتفاعل .

السيد مورينو - بالسيدو (الظمين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر الجمعية العامة هذا العام مرة أخرى مشكلة الغزو والاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا الذي وقع منذ ستة أعوام مضت . وما زال ذلك الاحتلال العسكري غير المشروع مستمرا حتى يومنا هذا .

وقد تبدت والحالة للمراقب العادي وكأنها لم يطرأ عليها أي تغيير . وهذا ما يود المحتلون العسكريون أن يحملونا على تصديقه عندما يقولون لنا أن الحالة في كمبوتشيا " لا رجعة فيها " ومن ثم يجب علينا أن نكون " واقعيين " ونقبلها كما هي .

الا أن هناك ، مع ذلك ، تغيرات واضحة ، غيرت الوضع في كمبوتشيا . وحسبى
نتفهم تلك التغيرات على نحو أفضل ينبغي ان نأخذ في الاعتبار بعض حقائق بعينها .
أولاها ؛ ان السواد الاعظم من بلدان المجتمع الدولي لا زال يعارض التدخل العسكى في
كمبوتشيا واحتلالها ، لأن ذلك يتعارض وميثاق الامم المتحدة . والثانية ؛ ان الصراع
الفيتنامي الكمبوتشي مصدر اساسي لعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، اما الحقيقة
الثالثة فهي ان الكمبوتشيين المحبين للحرية مازالوا محرومين من حقهم في تقرير المصير .
واما الحقيقة الاخيرة فهي ان التسوية السياسية الشاملة مازالت افضل حل يمكن أن يكفل
استقرارا يدوم لأمد طويل في المنطقة .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، عندما غزت فييت نام كمبوتشيا ، ونصبت نظاما صيلا في ذلك البلد
التمس ، ظهرت أبعادا جديدة للموقف ، اولها الالتزام المتزايد للكمبوتشيين أنفسهم
بتحقيق انسحاب القوات الفيتنامية من موطنهم .

وبعد ذلك ، في عام ١٩٨٢ ، ضمت الاحزاب الكمبوتشية صفوفها في حكومة
ائتلافية يرأسها الامير نوروم سيهانوك . ويعتبر حشد الكمبوتشيين زوى الميول الايدولوجية
المتباينة قواهم خلف الامير سيهانوك دايلا واضحا على رفض الشعب الكمبوتشي الخنوع للمحتل
الاجنبي .

ان ستة اعوام من الاحتلال الفيتنامي لم تضعف قوة المقاومة ضد ذلك الاحتلال ،
بل بدلا من ذلك ازدادت تلك المقاومة قوة . ويتضح رفض المجتمع الدولي لهذا الغموض
والاحتلال وتأبيده الساحق للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير سيهانوك ،
عاما بعد عام ، في التصويتات التي تجرى في هذه الجمعية بشأن وثائق تفويض كمبوتشيا
الديمقراطية وبشأن القرارات التي تطالب بالانسحاب التام لقوات فييت نام من كمبوتشيا .
وقد حافظ الكمبوتشيون من جانبهم على وحدة الحكومة الائتلافية وقدرتها على البقاء
بل وشدوا من أزرها . ان مقاومة القوات الكمبوتشية المشتركة الفعالة للقوات الفيتنامية أثناء
هجومها الأخير في موسم الجفاف الحالي ، وقدرتها المتزايدة على العمل والهجوم في أي

جزء من البلد ، و فرار الجنود من نظام هونغ سامرين وانضمامهم الى القوات الوطنية الكبوتشية ، وازدياد عدد تلك القوات بانضمام أعداد جديدة من القرويين الكبوتشيين ، كل ذلك غير أوضاع المواجهة العسكرية في كبوتشيا بصورة لا تسعد الفيتناميين .

وتضم الغليين صوتها مرة اخرى مع غيرها من الدول الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، الى نداء الامير سيهانوك بشأن المصالحة الوطنية بين الكبوتشيين . ونحن نعتقد أن الوحدة الوطنية بين جميع الكبوتشيين أمر ضروري لأية تسوية دائمة للصراع الكبوتشي و ايجاد هيكل سياسي قابل للبقاء من أجل تنمية كبوتشيا مستقبلا .

ان مستقل كبوتشيا وبقاها كدولة مستقلة ذات سيادة هو الشغل الشاغل لجميع الكبوتشيين ، كما ينبغي أن يكون عن حق . كما ان الانسحاب التام للقوات الاجنبية من كبوتشيا وممارسة جميع الكبوتشيين لحقهم في تقرير المصير ، عنصران أساسيان من العناصر الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف . وفي رأينا ، انه من المحتوم ، أن تعترف أطراف الصراع الكبوتشي بهذه الحقيقة الاساسية وتعمل على ضوئها .

ان مقدمي مشروع القرار A/39/L.3 ، ال ٤٥ ، ان يتقدمون للعام السادس على التوالي بمشروع قرار بشأن الحالة في كبوتشيا ، يؤكدون اصرارهم على أن يظلوا حازمين في مطالبهم بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كبوتشيا ، والتوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة الكبوتشية .

وقد اضطلعت الدول الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا بدورها في السعي صوب تحقيق هذه الاهداف . وفي ندائها المشترك من اجل استقلال كبوتشيا ، الصادر في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، حددت تلك الدول الاسس الضرورية للحل السياسي وهي : الانسحاب على مراحل ان أن من شأنه أن يفضي الى الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية خلال فترة محددة ، ووقف اطلاق النار وادخال قوات حفظ السلام ؛ واقامة مناطق آمنة للكبوتشيين النازحين ، حيثما تمت عمليات الانسحاب ؛ وعقد مؤتمر دولسي لاطادة تعمير و بناء كبوتشيا . كما طالب النداء المشترك ايضا بممارسة جميع الاحزاب الكبوتشية لحق تقرير المصير عن طريق المصالحة الوطنية . وتقدم رابطة ام جنوب شرقي آسيا هذه المقترحات لا طرف النزاع بوصفها اطارا ممكنا لمفاوضات مباشرة تجريها فيما بينها .

وما يؤسف له ان هذه المقترحات لم تلق آذانا صاغية في فييت نام . وبالرغم من عدم احراز تقدم حقيقي صوب مفاوضات فعلية جادة بشأن المشكلة ، فان الدول الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ستبقي الباب مفتوحا امام اية مقترحات ببناءة تقدم من فييت نام مما يمكن تلك الرابطة من توفير السبل والمساعدة اللازمة لاجراء مفاوضات جادة تبدأ نسي وقت مبكر بين الاطراف المعنية بالصراع مباشرة .

والفلبين ، بالتضافر مع الاعضاء الاخرين في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، لا تحدها أية رغبة اللهم الا تحقيق تسوية سياسية شاملة في كيبوتشيا ، مما يكفل لجميع الكيبوتشيين حقهم في تقرير المصير بعيدا عن أى نفوذ أو تدخل خارجي ، وحقهم نسي أن يعيشوا في سلام ورخاء في وطن حر مستقل نى سيادة . وغير ذلك ، لا يمكن أن يسود سلام حقيقي في جنوب شرقي آسيا .

ويحدو وفد بلادى وطيد الأمل في أن يحظى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 بالتأييد الاجماعي من قبل هذه الجمعية .

السيد فونغساي (جمهورية لا والديمقراطية الشعبية) (ترجمة عن

الفرنسية) : ان وفد جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ليشعر بخيبة أمل شديدة ان يرى هذه الجمعية تبحث مرة اخرى هذا العام السألة الزائفة المدعوة بالحالة في كيبوتشيا . وسبب احساسنا بخيبة الامل معروف ، وسوف نعود اليه للتو . ويجب التذكير بأن وفد بلادى عندما كان يتحدث منذ بضعة أيام ، باسم جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وطبيعة الحال ، نيابة عن جمهورية كيبوتشيا الشعبية وشعبها الشجاع ، أعرب عن بعض التحفظات فيما يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض ، التي سمحت - بالازدراء للمبادئ الاساسية للقانون الدولسي والاخلاقيات والعدالة - لممثلي عصاة بول بوت للابادة الجماعية ، وغيرها من زمرا الخمير الرجعية الاخرى المختبئة تحت اسم " الحكومة الائتلافية لكيبوتشيا الديمقراطية " ، بأن تحتل بصورة غير شرعية وقعة ، مقعدا في الامم المتحدة ، يخص عن حق الممثل الشرعي الحقيقي الوحيد لجمهورية كيبوتشيا الشعبية .

وبفضل هذه المؤامرة السياسية تمكن مجرمو عصابة بول بوت وغيرهم من الخميريين الرجعيين - ممن خانوا أمتهم - وأدار لهم شعب كمبوتشيا ظهريه - بالتعاون مع حمايتهم وسادتهم ، من أن يدعوا لأنفسهم الحق في أن يزجوا النصح لضحاياهم . فما الذي يمكن أن يكون أسوأ من ذلك ؟

(السيد فونفساي ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

وقد وصل أولئك الضحايا التعساء : حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وشعبها المعدّب ، وهم منشغلون بعملية الانبعاث والتعمير الوطني لكمبوتشيا ، على نحو رجعة فيه الى آخر حدود الصبر ، ولم يعد لديهم أدنى استعداد لتحمل استمرار هذه الاهانة التي ما لا نهاية . ولهذا السبب ، بعث وزير خارجية ذلك البلد برسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ موجهة اليكم ، سيدى الرئيس ، والى الأمين العام ، نصها كما يلي :

" اسمحوا لي أن أتقدم لسعادتك ، باسم حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وباسمي شخصيا ، بأصدق التحية .

" لقد علمنا بأن الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تركت مرة أخرى أنصار بول بوت ممن يرتكبون جرائم الابادة وأنصاره المتكبرين تحت شعار ما يسمى " كمبوتشيا الديمقراطية " يشغلون بطريقة غير مشروعة مقعد كمبوتشيا في منظمة الأمم المتحدة ، وبأن الجمعية العامة أدرجت في جدول أعمالها ما يسمى " مسألة كمبوتشيا " . واني حريص على التعبير عن سخطنا العميق واحتجاجنا الشديدي ، حكومة وشعبا ، ازاء هذه القرارات المغالطة التي تتخذها الأمم المتحدة ، فالمسألة مسألة جريمة خطيرة في حق ذكرى ما يزيد على ثلاثة ملايين من مواطنينا الذين قتلهم بول بوت وعصابته ، في عمل يتنافى مع الضمير الانساني ، والحقوق الأساسية للأمم ، والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وهذه القرارات التي اتخذت بفعل دسائس أصحاب نزعة التوسع والهيمنة في بكين ، والقوات الامبريالية والرجعية الدولية ، لا تخدم سوى ما يرمي اليه هؤلاء لابقاء التوتر في جنوب شرقي آسيا ولا تؤدي الا للإضرار الخطير بهيبة الأمم المتحدة .

" وأود باسم جمهورية كمبوتشيا الشعبية حكومة وشعبا أن أؤكد مرة أخرى موقفنا الثابت من هذا الموضوع :

" ١ - ان أنصار بول بوت وأنصاره المتكبرين تحت شعار كمبوتشيا الديمقراطية انما هم مجرمون أدانتهم المحكمة الشعبية لبنوم بنه في جرائم ابادة

وإذ انتهم الإنسانية التقدمية بأسرها . وليس لهم على الإطلاق حق تمثيل شعب
كمبوتشيا ، ولا بد من طردهم من الأمم المتحدة .
" وأما الممثل الوحيد الحقيقي والشرعي لشعب كمبوتشيا فهو جمهورية
كمبوتشيا الشعبية .

" ٢ - إن المناقشات التي تجرى في الأمم المتحدة بشأن الحالة في
بلدنا وفي غيبة ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية إنما تمثل تدخلا فظا في الشؤون
الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وانتهاكا سافرا لاستقلالها وسيادتها .
" ٣ - إن كل قرار يتعلق بكمبوتشيا تتخذه منظمة الأمم المتحدة دون
حضور جمهورية كمبوتشيا الشعبية وموافقتها يعتبر باطلا ولاغيا .

" وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا النص كوثيقة رسمية من وثائق الدورة
التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة " . (A/39/595 ، ص ٢ و ٣)
وقد أعرب وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية في رسالته ، كما هو واضح ، عن
شعوره بخيبة الأمل العميقة ، بل والاستياء ، إذاً هذا الجفاف الصارخ الذي تعاني منه
حكومته وشعبه الشجاع طوال ست سنوات . لذلك أصبح لزاما علينا أن نستحث ضمائرنا بصورة
جديدة . واحتراما لذكرى ما يزيد على ٣ ملايين كمبوتشي ذهبوا ضحايا لمذابح بول بوت ،
واعرابا عن تعاطفنا وتضامننا مع حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وشعبها المعذب ، فإن
وفد بلادى ، على غرار الوفود الأخرى ، سيتمنع عن المشاركة في هذه المناقشة الانفرادية ،
التي تهدف أساسا : أولا ، إلى التورط مرة أخرى في التدخل السافر في الشؤون الخارجية
والداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة ، وثانيا ، إلى عرقلة
العمل النبيل الضخم الذي بذل من أجل الانبعاث والتعمير الوطني لبلد شرع شعبه الباسل
في إنجاز ذلك العمل منذ ست سنوات ، وثالثا ، أحياء وتشجيع أتباع عصاة بول بوت
المشتغلة بأعمال الإبادة وأعوانها المتنكرين تحت شعار براق هو " الحكومة الائتلافية
لكمبوتشيا الديمقراطية " ، التي تتضائل مصداقيتها يوما بعد يوم بسبب سجلها الاجرامى

الشرير ، ورابعا ، فرض حلول غير مخلصة على بلدان الهند الصينية الثلاثة ، لمسائل تتعلق بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، بالتجاهل التام للمبدأ الأساسي الذي يقضي بالاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة وتبادل المنفعة . هذه أهداف مقدمي مشروع القرار A/39/L.3 ، الذين يزعمون أنه يرمي الى حل ما يسمى بالمسألة المعنونة " الحالة في كمبوتشيا " خلال هذه المناقشة . ويرى وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ككل الذين يشاركونه الرأي ، أن من واجبنا أن نأخذ بعين الاعتبار الرغبات والأمانى المشروعة لشعب كمبوتشيا الذي عانى بتلك الصورة المؤثرة الواردة في الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ، والتي بعث بها وزير خارجية ذلك البلد السيد رئيس الجمعية العامة وأمين عام منظمنا الدولية ، والذي قرأته لتوى . وانطلاقا من هذه الروح ، يدعو وفد بلادى الممثلين الحاضرين هنا الى التصويت ضد مشروع القرار A/39/L.3 . وتغتنم جمهورية كمبوتشيا ، حكومة وشعبا ، هذه الفرصة لكي تعرب لكم ، سلفا ، عن امتنانها لهذا الموقف النبيل .

السيد ماكدونا (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

لقد انقضى عام آخر دون أن يحرز أي تقدم ملموس نحو ايجاد حل سياسي سلمي لقضية كمبوتشيا يمكن أن يضع حدا لمعاناة شعب كمبوتشيا ، ولا يزال رفض فييت نام المستمر الالتزام بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص ، بصورة خاصة ، على حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره - يشير مشاعر القلق العميق لدى الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

لقد تعرضت حقوق الانسان الأساسية لانتهاكات جسيمة في كمبوتشيا ، ويعهد أن عانى ذلك البلد تحت نظام وحشي لا مثيل له ، يجد نفسه خاضعا لاحتلال دولة مجاورة له . ان الدمار الذي لحق بكمبوتشيا والفظائع التي ارتكبت فيها طوال السنوات الثلاث ونصف سنة الأخيرة من نظام بول بوت البغيض - أمور لا مثيل لها في التاريخ الحديث .

الا ان ذلك لا يبهر غزو كمبوتشيا او يبهر استمرار احتلال اراضيها من قبل قوة اجنبية . فشعب كمبوتشيا سيء الحظ مازال محروما من حقه ، في تقرير مستقبله ، ومن السبيل التي تمكنه من ذلك ومن اختيار شكل الحكم في بلده بحرية ، فضلا عن حرمانه من ممارسة حقوقه الانسانية الاساسية ، والعيش في سلام مع جيرانه .

ان الدول العشر تكرر اشمئزازها من نظام بول بوت . وهي على قناعة بأنه لو اتاحت فرصة اجراء انتخابات حرة لشعب كمبوتشيا ، لكان قد لفظ الخمير الحمر . وبدلا من اتاحة هذه الفرصة ، تحتل قوات فييت نام ارض كمبوتشيا منذ ما يقرب من ستة اعوام ، وهي تقيم اليوم نظام حكم في بنوم بنه يعتمد اعتمادا كليا على فييت نام البلد المجاور لكمبوتشيا .

وقد طالبت الاغلبية الساحقة من اعضاء هذه الجمعية مرارا بالانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية ، والاعتراف بحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، والتزام كل الدول بعدم التدخل في شؤونه الداخلية . لكن جميع الجهود المبذولة لايجاد حل سياسي تعثرت بسبب رفض فييت نام الالتزام بقرارات الامم المتحدة .

ان المجتمع الدولي ، ودول المنطقة بصورة خاصة ، لازالت تشعر بقدر بالغ من عدم الارتياح لانتهاك فييت نام مبادئ دولية اساسية فيما يتعلق بكمبوتشيا . وتشعر الدول العشر بقلق بالغ لما يترتب عن ذلك من حيث المساس باستقرار المنطقة وامنها . وبالإضافة الى ذلك ، كان على البلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا ان تعالج العديد من المشاكل الصعبة الناجمة عن الوضع في كمبوتشيا ، وعلى الاخص مشكلة اللاجئين . وتشاطر الدول العشر البلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا رغبتها الملحة في احلال السلام والاستقرار في كمبوتشيا المستقلة ، وذلك حماية لمصالح ذلك البلد ، وعملا على استتباب السلم والاستقرار في المنطقة ككل .

وتأسف الدول العشر لكون النهج الشاملة الرامية الى ايجاد حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا عطلت حتى الان بسبب رفض فييت نام قبول قرارات الامم المتحدة . وتذكر الدول العشر بمبادرة البلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا بعقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا ، كما تؤيد مبادئ الاعلان المعتمد في ذلك المؤتمر ، وتعتبر انه

يشكل أساسا طيبا لتسوية سياسية . وقد لاحظت بالتقدير تقرير اللجنة المخصصة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وتعتبر الدول العشر أن تشكيل الائتلاف في كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، خطوة هامة ، كما ترحب بنسدا* الأمير الداعي الى المصالحة الوطنية .

أما بالنسبة للنواحي الانسانية للمسألة ، فتود الدول العشر أن تشيد بحكومة ملكة تايلند للكرم الذي أبدته في استيعاب العدد الكبير من اللاجئين الكمبوتشين واستمرارها في استيعابهم ، وذلك بالرغم من الصعوبات الجسيمة التي واجهت الحكومة والشعب في تايلند . ويتابع الاتحاد الاوروبي مشكلة اللاجئين في المنطقة باهتمام كبير . وتود الدول العشر أن تعرب عن استيائها لاستمرار الهجمات التي تشنها قوات فييت نام على مخيمات اللاجئين والاشخاص المرحلين ، مما يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ انسانية أساسية ، ولميثاق الأمم المتحدة .

وتنظر الدول العشر بارتياح الى الجهود التي بذلتها في السنة الماضية بلدان ومنظمات دولية ، بغية تعزيز الدعم الانساني لشعب كمبوتشيا . وتلاحظ الدول العشر أن البرامج في مناطق الحدود مازالت تمول . وبصورة عامة ، خففت استجابة المجتمع الدولي الى حد ما من عبء مشكلة العجز في المواد الغذائية . وتود الدول العشر أن تعرب عن تقديرها للمعونة التي قدمت من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات الطوعية . وسوف يستمر المجتمع الأوروبي في دعم عمليات الاغاثة في المنطقة طالما ظلت هناك حاجة لذلك* .

وان الدول العشر مهتمة ببقاء شعب كمبوتشيا واحترام هويته . وقد حان الوقت لوضع حد لمعاناته ، ويجب أن يستعيد حقه في تقرير مصيره دون تهويل أو تخويف أو قهر . وايجاد حل يفي بالاهتمامات المشروعة للاطراف المعنية كافة أمر ليس مستحيلا .

وترحب الدول العشر بتقرير الأمين العام حول مسألة كمبوتشيا ، كما لاحظت بالتقدير استمرار عزم الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة لايجاد حل سلمي لهذه المسألة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرح ديبر (جيبوتي) .

وكما أعلنت الدول العشر أكثر من مرة تظل على استعداد لتأييد أية مبادرة ترسي الى اقامة حكومة ديمقراطية في كمبوتشيا محايدة ومستقلة ترتبط بعلاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة ، والدول العشر على قناعة بأن المطلب الأساسي لايجاد حل عادل ودائم لمسألة كمبوتشيا يتمثل في الانسحاب الكامل للقوات النيهيتنامية . ويجب أن تتخذ اجراءات فعالة لضمان ألا تستولي أية مجموعة مسلحة على السلطة بالقوة ، أو تلجأ الى التهديد لتخويف شعب كمبوتشيا وحرمانه من حقه في السيادة واختياره الحر لمستقبله . وسوف تؤيد الدول العشر ، مرة أخرى ، مشروع القرار بشأن " الحالة في كمبوتشيا " ، المقدم من قبل البلدان الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، كما أيدت القرار الذي تقدمت به بشأن هذا الموضوع واعتمد في كل دورة من دورات الجمعية العامة منذ أدرجت مسألة كمبوتشيا كبنء على جدول الأعمال في عام ١٩٧٩ .

وكما تؤكد بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، لن يكون هناك حل سياسي بسءون مشاركة وتعاون من جانب كل الأطراف المعنية بالنزاع في كمبوتشيا . والدول العشر تؤيد أن ترى جميع الأطراف المعنية مستعدة للقيام بدورها في ايجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض في اطار قرارات الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد حل دائم لصالح شعب كمبوتشيا .

السيد حسين (طديفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في

كمبوتشيا تثير العديد من الاسئلة المعلقة ذات الطابع السياسي والانساني . والأسباب الرئيسية للحالة معروفة للجميع ولا تتطلب افاضة في الشرح .

وقد أعرب وفدى في مناسبات عدة عن سياسته تجاه المسائل المتعلقة بالقءخل العسكري الأجنبي والغزو ، وشجبنا لذلك . وقد حظيت قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى انسحاب القوات الاجنبية وتدين التءخل الأجنبي دوما ، بتأييدنا القام . ونحمن نعتقد أن شعب كمبوتشيا ينبغي أن تتاح له الفرصة لكي يقرر مصيره بحرية . وينبغي أن ترد

اليه حقوقه المشروعة دون أى تدخل من الخارج ، بما في ذلك حق اللاجئين في العسودة
الى ديارهم بأمان وكرامة .
ونلاحظ بمشاعر الرضى والارتياح التقدم الذى أحرزته حكومة كيبوتشيا الائتلافية
تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك ، ومدى تزايد قوتها وتضامنها . وهذه التطورات
الاجابية تبرهن على صواب ما تحظى به هذه الحكومة من اعتراف دولي .

اننا ندرك القوة المتزايدة للقوات المسلحة للحكومة الائتلافية لكبوتشيا الديمقراطية. فقد أصبح في وسع هذه القوات أن تصمد عسكرياً ومعنوياً في معرض دفاعها عن بلدها ضد القوات المسلحة الأجنبية التي تهددها .

ويلاحظ وقد ي أيضاً بمشاعر الارتياح القرارات التاريخية التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن النضال الذي يخوضه شعب كبوتشيا من أجل تحرره الوطني ، فمثل هذه الأعمال تؤكد حق البلدان الصغيرة والضعيفة في أن تسعى لتقرر مصيرها بخير قسر من جانب البلدان الكبيرة والقوية . وهي رمز لقيمة التزام كل البلدان بالسلم والعدل في هذا العالم .

وتشعر طديسف بقلق ازا ما تردد عن التخيفات الديموغرافية التي تفرضها قوات الاحتلال الأجنبية على كبوتشيا . ونشعر بانزعاج كبير لكون القتال مازال مستمرا في ذلك البلد ، مما يزعزع استقراره ويرغم شعبه على الهرب الى البلدان المجاورة بحثا عن الطعام وابتغاء السلامة .

ونحن نؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي ، تحقيقا للهدف النهي المتصل في بلوغ السلم الدائم والمستقر في جنوب شرقي آسيا ، وتحاشي التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين ، أن يسعى لايجاد حل سياسي سليم وعاجل لمشكلة كبوتشيا . ونحن على اقتناع بأنه ينبغي لكل الدول أن تتسك بأحكام ميثاق منظمتنا التي تدعونا جميعا الى احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول ، والامتناع عن التدخل بكل اشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتسوية السلمية للمنازعات .

ونؤكد من جديد على اقتناعنا بأن انسحاب كل القوات الأجنبية أول خطوة ضرورية تكفل استقلال الشعب الكبوتشي وسلامته الإقليمية وسيادته . ونؤمن بأن ذلك الحل يمكن ايجاده وانه سيتواءم ومطلب الأمن الوطني المشروع لكل بلدان المنطقة . ويود وقد ي أن يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمن العام ويسعده أن يضم تأييده الى التوصيات الايجابية الواردة في تقرير الامن العام .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠